مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة العاشرة – العدد 24 – أكتوبر 2026م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تاريخ استلام الدراسة	تاريخ القبول	تاريخ النشر
19 سبتمبر 2026م	19 سبتمبر 2026م	23 نوفمبر 2026

الحرب والعلاقة بين الدولة والمجتمع في إيران

جليلة التـــرك

باحثة متخصصة في النظم السياسية

مستخلص

تبحث هذه الدراسة في مدى قدرة النظام الإيراني على الحفاظ على استقراره رغم تراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتشديد العقوبات وتأثير الحرب التي اندلعت في يونيو 2025م، وتجددت في 28 فبراير 2026م ولا تزال جولاتها مستمرة. وتُجادِل الدراسة بأن حالة الاستقرار النسبي الراهنة في إيران لا تعني غياب الاحتقان الاجتماعي، بل هي مرتبطة بقدرة النظام الإيراني على إدارة هذا الاحتقان عبر مزيج من الموارد الريعية، والقبضة الأمنية، والرقابة الإعلامية والرقمية، بالإضافة إلى بعض التنازلات الاقتصادية المحدودة، والتعبئة القومية الناجمة عن ظروف الحرب، ومع ذلك فإنّ هذه القدرة ستصبح أكثر كلفة بمرور الوقت وتفاقم الأزمات. وتُلقي الدراسة الضوء على العلاقة بين النظام والمجتمع في إيران، وذلك على ضوء موقف السلطة الراهن في مواجهة الاحتقان الداخلي، الذي تمثَّل في موجات من الاحتجاجات، كان آخرها الاحتجاجات التي اندلعت في طهران في 28 ديسمبر 2025م، وامتدت حتى بداية 2026م، والتي انخرط البازار فيها، وفي ظل اتساع الضغوط على الشباب والنساء والمناطق المهمشة. وتخلُص الدراسة إلى أن النظام يملك أدوات تساعده على تأجيل الانفجار السياسي على المدى القريب، لكنه يواجه كلفة متصاعدة لهذا التأجيل، إذ تُوسِّع تلك الأدوات الفجوة بين النظام والمجتمع، وتُضعِف قدرة النظام على إنتاج شرعية توزيعية أو على إيجاد آفاق اجتماعية مقنعة للشعب.

الكلمات المفتاحية: إيران، الاستقرار السياسي، الاحتقان الاجتماعي، العقوبات الاقتصادية، الحرب، احتجاجات ديسمبر 2025، الدولة الريعية، الحرس الثوري، الرقابة الرقمية، الشرعية السياسية.

مقدمة

تمرُّ إيـــران منذ فترة بظروف حرجة، حيث تُواجِه البلاد أزمـــات اقتصادية واجتماعية متعاقبة، وعقوبـــات دولية طويلـــة الأمد أدَّت، مِن جُملة مـــا أدَّت إليه، إلى تراجع في القوة الشـــرائية، وضغط متزايد على البنية التحتية والخدمات، واحتجاجات اجتماعية وسياسية متكررة، وعلى الرغم من ذلك، نلاحظ أن هذا التراكم لم يقُدْ إلى تقويض شـــرعية النظام، الذي ظلَّ قادرًا على المحافظة على مؤسساته وتماســـكه، وعلى التحكم في المجال العام بدرجات متفاوتة، وعلى احتواء موجات الاحتجاج أو تفكيكها.

ولا ريب أن هذا الوضع قد تدهور منذ اندلاع حرب يونيو 2025م، إذ بدأت موجة احتجاجات في طهران في 28 ديسمبر 2025م في سياق تدهور سعر الصرف وارتفاع الأسعار، قبل أن تنتقل إلى مناطق أخرى وترفع شـــعارات سياسية معارضة للنظام. وأضافت الموجة الثانية من التصعيد العسكري الأمريكي–الإسرائيلي ضد إيران في نهاية فبراير 2026م مستوًى جديدًا من الضغط على الداخل الإيراني، حيث أثّرت الحرب في حياة الناس اليومية بكل جوانبها: الأسعار، والدواء، والطاقـــة، والخدمات، والمواصلات، والاتصالات، وبالتالـــي ازدادت الأوضاع تعقيدًا، غير أن هذه الأوضاع لم تؤدِّ إلى تجدد الاحتجاجات ضد النظام كما كان متوقّعًا.

والواقع أنه لا يمكن اعتبار القمـــع العامل الوحيد الذي مكَّن النظام من ضبط الوضع الداخلي، فالقمع، نعم، هو عامل محوريّ وربما حاســـم في مواجهة الاحتجاجات وإدارة الغضب الشعبي في إيران، لكنه لا يفسِّـــر لماذا يســـتمرّ بعض صور الامتثال في التعامل الشعبي مع النظام، أو لماذا تتراجع الاحتجاجـــات في لحظات مُعيَّنة، أو لماذا لا تنتج الأزمات الاقتصادية تحالفًا بين فئات اجتماعية وسياســـية معارضة قـــادرة على التغيير. كما أن الاعتماد على فكرة الشـــرعية الأيديولوجية لا يفسِّـــر وحده اســـتمرار النظام على الرغم من كل التحديات، ومن ثم قد تحتاج الحالة الإيرانية الراهنة إلى قراءة تربط بين الاقتصاد السياســـي، وبنية السلطة، ومؤسسات القمع، والتحولات الاجتماعية، والحرب، وأنماط الاحتجاج.

وفقًا لذلك تتمثل إشكالية الدراســـة في تفسير اســـتمرار قدرة النظام الإيراني على التحكم في المجال السياســـي والأمني على الرغم من تصاعد مؤشـــرات التذمر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ومن هنا يبرز السؤال المركزي في الدراسة: كيف استطاع النظام الإيراني الحفاظ على قَدْر مُعيَّن من الاســـتقرار على الرغم من الاحتقان وتراكم الأزمـــات والتحديات؟ وكيف أعادت الحروب والعقوبات والاحتجاجات رسم حدود هذه القدرة؟

واتصالًا بذلك تحاول الدراســـة الإجابة عن أربعة تســـاؤلات فرعية رئيســـية: ما الآليات التي يعتمدها النظـــام الإيراني لإدارة الاحتقـــان الاجتماعي ومنع تحوله إلى تحدٍّ سياســـي منظم؟ وكيف أثرت العقوبات والحربـــان في عامَي 2025م و2026م في كلفة هذه الآليات وفي العلاقة بين الدولة والمجتمع؟ وما الشروط التي يمكن أن تُحوّل الاحتقان المتفرق، كما ظهر في موجة

احتجاجات ديسمبر 2025م، إلى أزمة سياسية أوسع؟ وما السيناريوهات الممكنة للعلاقة بين النظام والمجتمع في المدى القريب؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تجادل الدراسة بأن بقاء استقرار النظام الإيراني ليس معطًى ثابتًا ولا نتيجة حتمية لقوة قمعية صرفة، بل هو محصلة إدارة معقدة ومكلفة للاحتقان عبر أربع آليات متضافرة، هي: توظيف ما تبقى من موارد الريــع النفطي، وتفعيل الأجهزة الأمنية والقضائية بمرونة محسوبة، وإحكام الســيطرة على الفضاء الإعلامي والرقمي، وتعبئة الخطاب الوطني في مواجهة التهديد الخارجي، وأن هــذه الإدارة، وإن نجحَت حتى الآن في تأجيل الانفجار على المدى القصير، تزداد كلفتها في مواجهة كل أزمة جديدة، بما يجعل استمرارها على نفس النهج في المدى المتوسط مرهونًا بمسار الحرب والقدرة على تأمين حد أدنى من الخدمات والموارد. ومن ثم تركز الدراســة على حدود أدوات القمع والاحتواء، وعلى قــدرة الدولة على منع انتقال الاحتقان من حالة اجتماعية كامنة أو احتجاجات متفرقة إلى أزمة سياسية أوسع.

أولاً: مقاربة مفاهيمية

تستند الدراسة إلى مفاهيم نظرية مترابطة يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. الدولة الريعية

الدولة الريعية هي الدولة التي تعتمد في ميزانيتها ومدخولها الأساسي على الريع المالي القادم من مصادر خارجية دون الحاجة إلى الاســتناد إلى النشــاط الإنتاجي أو الضريبي لمواطنيها. يساعد مفهوم الدولة الريعية في تفسير اعتماد الدولة الإيرانية على عوائد الطاقة، وقدرتها على تمويل شــبكات النفوذ والخدمات والدعم في مراحل مُعيَّنة، وفي الوقت نفسه هشاشتها أمام العقوبات وتقلبات صادرات النفط وصعوبات الوصول إلى النقد الأجنبي والاستثمار[1].

2. السلطوية التكيفية

ويعني هذا المفهــوم قدرة النظام غير الديمقراطي على البقاء عبــر الجمع بين أدوات الإكراه، والإجراءات الإصلاحية الجزئية، والمؤسســات الانتخابية المقيــدة، والخطاب الأيديولوجي والأمني[2]. ويســاعد هذا المفهوم في فَهْم السياسة المرنة التي يتبعها النظام والتي تقوم على الاحتواء المرن، الذي يعني الاســتجابة الجزئية لبعض المطالب لإجهاض الزخم، وتشــتيت الحراك، وفي الوقت نفسه تعبئة المؤيدين، واستغلال حوادث مُعيَّنة كالحروب والاعتداءات الخارجية لإضفاء شرعية أمنية واستدعاء خطاب «الدفاع عن الوطن» لتقييد أي حراك داخلي باعتباره «تهديدًا للأمن القومي».

3. الاحتقان الاجتماعي

هــو حالة تراكمية من عدم الرضا لا تظهر دائمًا في صورة احتجاج علني، وقد تتجلى في الهجرة، أو التوســع في الاقتصاد غير الرســمي، أو ضَعف المشاركة السياســية، أو انتشار السخرية السياسية والرفض الثقافي، أو اللامبالاة بالمؤسسات الرسمية، ويُستخدَم ضِمن هذا المفهوم

مدخل «السياسة من أســفل» عند آصف بيات، الذي يفسِّر كيف يمكن للممارسات اليومية (مثل الهجرة، والاقتصاد غير الرســمي، وكســر القواعد الاجتماعية) أن تشكل فعلًا سياسيًّا إيجابيًّا يُعيد التفاوض حول القيود، حتى في غياب التنظيم العلني[3].

4. الاستقرار السياسي

يُقصَد بالاستقرار السياسي في هذه الدراسة قدرة النظام على البقاء في السلطة، والمحافظة على سيطرته، وتماسك مؤسساته الأمنية والعسكرية والقضائية، ومنع المعارضة من التحول إلى بديل منظم قادر على فرض تغيير سياسي. وتستخدم الدراسة مفهوم الاحتواء المرن للدلالة على إســتراتيجية تجمع بين الاعتراف الجزئي بالمشكلة، وتقديــم وعود أو إجراءات محدودة، وتغيير بعض المسؤولين، واستخدام ضغط أمني أو قضائي موجَّه ضد الفاعلين الأكثر تأثيرًا، بدل اللجوء الفوري إلى مستويات العنف الأقصى.

ثانيًا: النظام والمجتمع في إيران.. استقرار هش وشرعية متنازع عليها

تجمع الجمهورية الإسلامية في إيران بين هياكل حُكم منتخبة، هي الرئاسة والبرلمان ومجلس الخبــراء، وهياكل حُكم غير منتخبة ولكنها تملك ســلطة أعلى، في مقدمــة تلك الهياكل يأتي منصب المرشــد الأعلى للثورة، ومجلس صيانة الدســتور ومجمع تشخيص مصلحة النظام. ويصــف علي الدين هلال هذا الترتيب بأنه يتضمن مزيجًا مــن واجهة الدولة الوطنية وجوهر ثيوقراطي-ســلطوي، حيث تبقى القرارات الكبرى حكرًا على مرجعية ولاية الفقيه وشــبكات القوة المرتبطة بها[4].

هذه الازدواجية لا تمثِّل تفصيلًا دســتوريًّا فحسب، بل قد تشكل أساسًا لفهم قدرة النظام على إدارة التناقضات، فالهياكل المنتخبة في هذا النظام توفر قناة محدودة للتنافس السياسي، أما الهيــاكل غير المنتخبة فتحتفظ بالقدرة على ضبط حدود هــذا التنافس وتأثيره في النظام، لا ســيما في تحديد مركز الثقل والقرار، ويمكن أن يفســر هذا جزئيًّا قدرة النظام على امتصاص تأثير الاحتجاجــات أحيانًا عبر بعض التعديلات الحكومية والسياســاتية مــن دون أن يتأثر مركز الســلطة الحقيقي في النظام، ويمكن كذلك وصف هذا النمط من الحكم بـ«السلطوية التكيفية»، أي قــدرة النظام غيــر الديمقراطي على البقــاء عبر الجمع بيــن أدوات الإكراه، والإجراءات الإصلاحية الجزئية، والمؤسســات الانتخابية المقيــدة، والخطاب الأيديولوجي والأمني.

وفي ما يتعلق بالحرس الثوري، فقد تغوّل دورُه، متحوّلًا من مؤسســة عسكرية مرتبطة بحماية الثورة إلى فاعل سياســي يمتلك حضورًا في الأمن والاقتصاد والإعلام والسياســة الخارجية. ويبين راي تقيه (Ray Takeyh) أنّ تحوُّل هذا الدور جعل من الحرس عنصرًا مركزيًّا في النظام وفي توجيه خياراته الداخلية والخارجية[5]. كما توضح دراســة للباحــث الإيراني عبد الكريم

رستمي أن المجال الإعلامي والرقمي أصبح جزءًا أساسيًّا من هذه الوظيفة، عبر تشكيل الرواية الرسمية وتفسير الاعتراض بوصفه تهديدًا أمنيًّا أو امتدادًا للحرب الناعمة[6].

وعلى صعيدٍ آخــر، تؤدي المحاكم الثورية دورًا مكمّلًا في هذه البنية، فقد أُنشِــئَت بعد الثورة لمحاكمة رموز النظام السابق، ثم أصبحت مؤسسة دائمة تتعامل مع قضايا تمس الأمن القومي والمعارضة السياســية. ويبين معتصم صديق أن هذه المحاكم واجهت باســتمرارٍ انتقادات تتعلق بتسييس القضاء وغياب الضمانات الكافية للمحاكمة العادلة[7]. وترى هذه الدراسة أن إدارة الاســتقرار، تبعًا لذلك، لا تقتصر على الأجهزة الأمنية في الشارع، بل تشمل أيضًا تحويل الخصومة السياسية إلى ملف قانوني-أمني قابل للإدارة القضائية.

وتفسِّر هذه المعطيات صعوبة تحول الاحتجاجات إلى تنظيم سياسي مستمرّ، لا سيما أن تكلفة المشــاركة لا تقع على المتظاهر في الشــارع فقط، بل قد تمتد إلى أسرته، وعمله، وجامعته، وشبكاته الاجتماعية، ومن ثم، يعمل القمع بوصفه آلية تفتيت اجتماعي بقدر ما يعمل بوصفه ردعًا مباشرةً، غير أن نجاحه في فرض هدوء مؤقت لا يعالج المظالم، بل يدفعها إلى أشكال أقل ظهورًا من الاحتقان.

لكن علاقة المجتمع بالنظام لا يشكلها القمع أو المواجهة المباشــرة فقط، فلقد ارتبطت قدرة النظام على تثبيت بعض قواعده الاجتماعية بتوسيع بعض خدمات الصحة والتعليم والرعاية وخلق شبكات دعم اســتهدفت فئات مختلفة. وتشــير مراجعة جورجي ديرلوجيان (Georgi Derluguian) لكتاب كيفين هاريس (Kevan Harris) عن السياسة ودولة الرفاه في إيران إلى أن توسع السياسات الاجتماعية شكّل أحد أبعاد العلاقة بين النظام والفئات الشعبية، وإن لم يمنع ذلك من ظهور تفاوتات وأزمات لاحقة في الشرعية والتوزيع[8]. وبالتالي ترى الدراسة أن هذه الشرعية تصبح أكثر هشاشــة عندما تعجز الخدمات المقدمة عن موازنة آثار التضخم أو تراجع الدخل أو انســداد فرص العمل والحراك الاجتماعي. وتعتمد الدولة في إدارة هذا التآكل على إستراتيجية «الاحتواء المرن»، التي تجمع بين الاعتراف الجزئي بالمشكلة، وتقديم وعود أو إجراءات محدودة، وتغيير بعض المســؤولين، واستخدام ضغط أمني أو قضائي موجه ضد الفاعلين الأكثر تأثيرًا، بدل اللجوء الفوري إلى مستويات العنف الأقصى.

وتظهر أزمة الشرعية أيضًا في المجال الانتخابي. فبناءً على ما ورد في تقرير مجموعة الأزمات الدولية عن انتخابات عام 2021م في إيران، فقد اســتُبعِد كثير من المرشــحين من الانتخابات على نحو واضح، وانعكس ذلك في انخفاض تاريخي في المشاركة الرسمية إلى 48,8%، بجانب ارتفاع ملحوظ في الأصــوات الباطلة[9]. وإذا كان لا يمكن بناءً علــى هذه الأرقام والمعطيات وحدها الاســتنتاج بأن الانتخابات قد فقدت كل وظيفتها بالنســبة إلى النظام، فإنها تُشــير بوضوح إلى تراجع قدرته على تجديد الثقة، أو تقديم الانتخابات كقناة فعالة للتأثير السياسي،

وهنا يمكن التفريق بين الاســـتقرار المؤسســـي والشـــرعية الإجرائية: فقد تبقى المؤسسات قائمة، فيما تتآكل شرعيتها وقدرتها على الاستجابة.

ثالثًا: العقوبات والاقتصاد.. التكيف الذي لا يحل الأزمة

تشكل عائدات النفط مرتكزًا أساسيًّا في الاقتصاد السياســـي الإيراني، لذلك تُعتبَر العقوبات على الصـــادرات النفطية والتحويلات المالية مصدرًا مباشـــرًا للضغط علـــى قدرة إيران على تمويل الموازنة وفاتورة الاســـتيراد. ويبين تامر بدوي أن العلاقة بين عائدات النفط والتضخم والنمو في إيران لا تنفصل عن طبيعة الدولة الريعية ولا عن سياسات الإنفاق والتمويل، وذلك ما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية والاختلالات الداخلية معًا[10]. وتفســـر نظرية «الدولة الريعية» هذه الهشاشـــة، إذ تعتمد الدولة على عوائد خارجية كتجارة النفط لتمويل شبكات النفوذ والخدمات والدعم، مما يمنحها قدرة توزيعية في مراحل الازدهار، لكنه يجعلها شديدة التأثر بالعقوبات وتقلبات الأسعار وصعوبات الوصول إلى النقد الأجنبي.

وتوضح مريم هاني أن إيران، في إطار سعيها لمواجهة العقوبات، طوّرت مجموعة من السياسات في ما يُســـمَّى «اقتصاد المقاومة»، منها على سبيل المثال: تشجيع الإنتاج المحلي، وإصلاح الدعم، وتنويع الشـــركاء التجاريين، والتعامل بعملات محلية، وتوسيع القنوات غير الرسمية والمقايضة للتخفيف من قيود التحـــويلات[11]. وإذا كان الاقتصاد الإيراني، بهذا المعنى، قادرًا على تحقيق قدرة على الالتفاف علـــى العقوبات ومنع الانهيار الكامل، فإنَّ هذا لا يمكن اعتباره مرادفًا للتنمية، لأن ذلك قد يحافظ على تدفق الحد الأدنى من الموارد، ولكنه لا يعالج بالضرورة ضَعف الاستثمار والإنتاجية والتفاوت والفقر.

وتُشير دراســـة محمد رضا فيزنجان (Mohammad Reza Farzanegan) وبيرند هايو (Bernd Hayo) إلـــى أن العقوبات الدولية في عامـــي 2012م و2013م كان لها أثر ســـلبي أقوى في نمو الاقتصاد غير الرســـمي من أثرها في نمو الناتج المحلي الرســـمي[12]، وبالتالي فإن العقوبات لا يُفترَض أن تقود ببساطة إلى توســـع الاقتصاد غير الرسمي، لأن هذا الاقتصاد نفسه يتعرض لضغوط العقوبات أيضًا، وربما بدرجة أشد من الاقتصاد الرسمي، وهو ما يُظهِر حدود الاقتصاد المنظم، ويزيد انعدام الشفافية، وقد يعمق التفاوت بين من يملكون شبكات نفوذ أو وصولًا إلى التجارة الموازية ومن لا يملكونها.

وتتفاعل العقوبات في إيران مع ســـوء الإدارة، والفســـاد، وضَعف الاستثمار، وضغوط المناخ، وأولويات الإنفاق الأمني والعســـكري، لهذا فإن الســـلطة إذا كانت تستطيع في المدى قصير الأجل الالتفاف والتكيف وتعبئة بعض المشاعر الوطنية، فإنها على المدى الأطول ترفع كلفة المعيشة والتحمل من دون تقديم أفق اقتصادي واضح.

وإضافة إلى ذلك تُواجِه إيران أيضًا اختناقات في الطاقة والمياه والبنية التحتية. وعلى ســـبيل المثال يشير معهد الشـــرق الأوسط إلى أن نقص الاستثمار، والعقوبات، والضغوط المناخية،

جعلت أزمات الماء والكهرباء والبيئة مرتبطة مباشــرة بالاســتقرار الاجتماعي والسياسي[13]. وترى الدراسة أهمية هذا البعد لأن المواطن يختبر الدولة في حياته اليومية عبر الكهرباء والماء والدواء والنقل، لا عبر مؤشــرات الاقتصاد الكلي وحدها، ومن الملاحظ أن هذه الأزمات تظهر بصورة أشــد في الأطراف، حيث يتقاطع التهميش التنموي مع التنــوع الإثني والمذهبي[14]، فالضغوط في سيستان-بلوشستان أو كردســتان أو خوزستان لا تنفصل عن قضايا الخدمات والبطالة والهوية والثقة في المركز، وهذا يعني أن الاســتقرار الإيرانــي له أيضًا بُعد جغرافي، وأن العجز الخدمي في الأطراف يمكن أن يتحول بسرعة إلى اعتراض سياسي أو أمني أكبر من حجمه الاقتصادي المباشر، ناهيك بالاعتبارات الأخرى.

رابعًا: الحرب وأبعادها في الداخل الإيراني

أعــادت الحرب التي بدأت في يونيــو 2025م تأطير العلاقة بين النظــام والمجتمع، إذ أعطت النظام فرصة لزيادة استخدام الخطاب القومي وتوسيع نفوذ أجهزة الأمن للسيطرة على الحياة العامة، كما أعطت هذه الحرب النظام فرصة لربط الاحتجاجات الداخلية بموقف المواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة وتبرير استخدام القمع وتقليل فرص الاحتجاج وتأجيل الصراعات الداخلية بســبب انشــغال المجتمع بالخوف من الحرب واحتمال تصاعدها، لكن لا ريب أن إطالة أمد الحرب تقلّل من أهمية الشعارات الوطنية والقضايا السياسية، وتزداد أهمية القدرة على توفير الاحتياجات الضرورية لضمان معيشة الناس.

قد تكون هذه النتيجة مرتبطة بالوضع الاقتصادي الذي ذُكِر ســابقًا، فالدولة التي تواجه قيودًا على تصديرها للنفط ومعاملاتها المالية واســتثماراتها تكون أقل قدرة على مواجهة الصدمات العســكرية، خصوصًا إذا ترافقت مع أزمة في الطاقة أو انخفــاض فاعلية البنية التحتية. في هذه الحالة لا تُعتبَر الحرب ظاهرة خارجية وحســب، بل هــي أيضًا محفز لعملية تحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمــة اجتماعية حقيقية، لــذا تصبح آثار الحرب مزدوجة، فمــن ناحيةٍ توفر التعبئة للنظام، ومن ناحية أخرى تظهر حدود قدرته على إدارة الأمور بســبب تأثير الحرب في المجتمع.

مع تجدد الحرب في فبراير 2026م تقاطع الأمن والاقتصاد وأصبح التوتر أعمق، فوفقًا لبعض التحليلات والتقارير الأخيرة فقد تســبب الانتشــار المكثف لقوات الأمن وتعطيل النشــاط الاقتصادي وزيادة أســعار الغذاء والــدواء في اضطرار بعض الناس إلــى تغيير مكان إقامتهم أو نمط حياتهم بســبب الخطر بالإضافة إلى زيادة القيود في المجــال العام والاتصالات[15]، على الرغم من أن هذه المصادر النوعية لا توفر إمكانية إجراء تقدير كمي شــامل لحجم الضرر الاجتماعي، فإنها تظهر حقيقة أن الحرب أصبحت جزءًا من حياة الناس اليومية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الوضع الحربي (2025م-2026م) زاد من قدرة النظام على تقييد الحياة المدنية من خلال الطريقة الأمنية، حيث يوفر تبريرات للسلطات لمراقبة المعلومات وتقييد

الحركة والأنشـــطة المدنية والاعتقالات باســـم الأمن أو بتهمة التعاون مع أعداء النظام، لكن الاســـتقرار الذي يتحقق من خلال هذا النهج لا يمكن أن يُسمَّى إلا استقرارًا قسريًّا لأنه لا يزيل مصادر الاحتقان وأسبابه ولكنه يؤجل ذلك لفترة من الوقت أو يغير نمط ظهوره.

وقد أفادت الحرب النظـــام، إذ إنّ احتجاج بعض القطاعات من الشـــعب ضد النظام لا يعني بالضرورة موافقتها على اســـتخدام القوة العســـكرية من قبل الأطراف الخارجية. وقد رصدت شروق صابر ذلك عند تحليل ســـلوك جيل Z خلال الحرب في إيران، حيث لاحظت أن جزءًا من المحتجين احتفظ بالشعور القومي برفض إمكانية استخدام الصراع الداخلي لتحقيق أهداف خارجيـــة [16]، لذا يمكن القول إنّ العلاقة بين المعارضـــة الداخلية والتهديد الخارجي يمكن أن تُعتبَـــر أكثر تعقيدًا من حتمية المعارضـــة أو الولاء. هذا يعني أن العوامـــل يمكن أن تُجمَع في كيان واحد يشـــمل المعارضة للنظام والخوف من الانهيار ووقوع الفوضى، ومن ثم فإنّ صمْت الشـــارع خلال الحرب لا يمكن تفســـيره على أنه موافقة سياســـية مطلقة، فقد يكون نتيجة لتجمُّع عدة عوامل مثل الخوف والاعتبارات الوطنية ونقص التنظيم وانشغال الناس بتكاليف المعيشة.

ويُلاحَظ أن تأثير الحرب في سكان إيران ليس متســـاويًا لجميع الفئات الاجتماعية[17]، فالأُسَر ذات الدخل الصغير والعمال والموظفون والمتقاعدون يتأثرون بسرعة وبشدة بارتفاع تكاليف الغذاء والدواء وانخفاض قيمة العملة، إذ إنهم في الأســـاس ليـــس لديهم آليات للحفاظ على أرباحهم، والتجار والمستوردون ســـيتعين عليهم التعامل مع مشكلة الاضطرابات في سلسلة التوريد وتقلبات أســـعار الصرف وزيادة المخاطر في خدمات النقل والتأمين، أما بالنسبة إلى الشـــباب فإلى جانب البطالة ونقص الفرص فإنهم ســـيواجهون مشكلة تأجيل خطط العمل والزواج والاستقلال المالي.

وعلاوة على ذلك، ســـتتأثر النســـاء بشكل كبير في ظل تدهور الخدمـــات العامة وزيادة أعباء الحياة الأســـرية وتقلص مجال الحركة والعمـــل[18]، كما سيشـــعر سكان الضواحي والفقراء بتدهور خدمات الطاقة والمياه والنقل والرعاية الصحية بســـبب ضَعف البنية التحتية لهذه المناطق، وهذا ما تشـــير إليه بيانات المركز الإحصائي الإيرانـــي (يونيو-يوليو 2026م) من أن التضخم الســـنوي في المناطق الريفية تجاوز 108%، مقابل نحو 89% في المتوسط العام[19].

ومن ثم، لا تضيف الحرب عبئًا خارجيًّا متساويًا على المجتمع، بل تعيد توزيع المخاطر بطريقة قد توســـع التفاوت بين من يملكون شـــبكات حماية اقتصادية واجتماعية ومن يعتمدون على الأجور أو الخدمات العامة.

وتكمن الدلالة السياسية لهذه المسألة في أن الاحتقان لا يتحول إلى احتجاج لأن الناس يعانون الفقر وحده، بل عندما يشعرون بالظلم الاجتماعي لأن كلفة الأزمة تُوزَّع بطريقة غير عادلة، وأن هناك فئات مرتبطة بمراكز القوة قادرة على حماية مصالحها أو الاســـتفادة من اقتصاد الحرب

والعقوبات، لذلك تمثل عدالة توزيع الخســائر والموارد عنصرًا مهمًّا لفهم حدود الاستقرار، لا مجرد مسألة اقتصادية فرعية.

خامسًا: الاحتجاج والاحتقان.. من الشارع إلى العالم الرقمي

لإيران تاريــخٌ غنيٌّ من الاحتجاجات فــي جوانب مختلفة، فاحتجاجات عــام 1999م ارتبطت بوســائل الإعلام والجامعات، فيما ارتبطت الحركة الخضراء عام 2009م بالانتخابات، وكانت الظروف المعيشــية واضحــة جلية في احتجاجــات 2017م–2018م. وفي ســياق ذلك يوثق تقرير مركز الخليج للدراســات الإيرانية (المعهد الدولي للدراســات الإيرانية– رصانة حاليًّا) احتجاجات أواخر عام 2017م، مشــيرًا إلى أنها بدأت بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فيا تجاوز بعضُ الشعارات في ذلك الوقت حدودَ المطالب الاقتصادية وانتقدَ النظام وأولوياته في المنطقة [20]. ووفقًا لفاطمة الصمادي فقد كانت احتجاجات نوفمبر 2019م مندلعة بسبب زيادة أســعار البنزين ولكنها لم تكُن السبب الوحيد، فالفقر وعدم المساواة والفساد والبطالة وانخفاض القوة الشرائية تفاعلت مع القرارات الاقتصادية وأصبحت سببًا خطيرًا من أسباب عدم الرضا[21]. وتُعتبَر هذه الملاحظة مهمة في تحليل الاحتجاجات المســتقبلية: فالمحفز قد يكون محدّدًا لكن قابلية الاشتعال ناتجة عن تراكم طويل.

كما تجدر الإشــارة إلى العوامــل الحقوقية التي وقفت خلف احتجاجــات 2022م التي تُعرَف باحتجاجات مهسا أميني، والتي استمرّت لشهور بمشاركة نسوية واسعة النطاق، وذلك وصولًا إلى موجة ديســمبر 2025م، التي يمكن تناولها بمزيد من التفصيل باعتبارها وقعت بين حربَي 2025م و2026م، وتعكس متغير الحرب بوصفه مؤثّرًا في علاقة النظام بالمجتمع.

بدأت احتجاجات ديســمبر 2025م في طهران في 28 ديسمبر 2025م في سياق انخفاض قيمة العملة وتضخم الأســعار وانتشــرت في مناطق أخرى، وتؤكد منظمة العفو الدولية أن الوضع تدهــور بســرعة، وبالتزامن مع حملة القمع فــي 8 يناير 2026م حجبت الســلطات الإنترنت وقطعت الاتصالات، ومثلت هذه الموجة امتدادًا لمسار الاحتجاجات السابقة، بيدَ أنها حملت أيضًا خصائص جديدة[22].

أُولى هذه الخصائص هي رمزية مشــاركة البازار، حيث بدأت موجة الاحتجاج بإضراب للتجار في محلات الأجهزة الكهربائية والذهب في السوق الكبير وأُغلِقَت المحلات المجاورة احتجاجًا على انهيار الريال. وتُعتبَر هذه المشــاركة مهمة لأن البازار أكثر من مجرد ســوق، فهو يجسد الرابــط التاريخي بين التجار والفقهــاء والدولة منذ ثورة 1979م، ويُعتبَر أحد مصادر شــرعية النظام، ومع ذلك يجدر الذكر أن مشــاركة التجار أو إضرابهم لا يعني بالضرورة انهيار التحالف التاريخــي، بل على العكس، فهذا يعني أن الضغط الاقتصادي وصل إلى فئة تملك عادة أدوات تكيف أكبر من الفئات الأكثر هشاشة، كما يُعَدّ مؤشّرًا مهمًّا على تقلبات الأوضاع الاقتصادية، وليس دليلًا قاطعًا على وجود انقسام سياسي قطعي.

وتتمثل السمة الثانية في تزامن الاحتجاجات مع الحرب والعقوبات لأول مرة منذ الثورة، وهذا ما حمّل الاحتجاجات في هذه الظروف معانيَ متناقضة، فمن ناحيةٍ زاد شعور الناس بأن الدولة لـــم تعُد قادرة على التعامل مع الأزمة، ومن ناحيةٍ مقابِلةٍ أعطى الســـلطات فرصًا أكبر لتصوير هذا الاحتجاج على أنه تدخُّل طرف خارجي.

والسمة الثالثة هي مركزية الفضاء الرقمي، إذ إنّ التواصل لم يعُد مجرد وسيلة مرافقة للاحتجاج، بل أصبح جزءًا من بنيته التنظيمية والإعلامية. ويمكن فَهْم اســـتجابة النظام لهذه الموجة عبر مفهوم «الاحتواء المرن»، إذ لم تلجأ الســـلطات فورًا إلى القمع الشـــامل، بل مزجت بين وعود اقتصادية محدودة، وحجب انتقائي للإنترنت، واعتقالات موجهة ضد نشطاء محددين.

في سياق ذلك أكدت منظمة العفو الدولية في يناير 2026م أن حجب الإنترنت والاتصالات قد أخفى بعض الانتهاكات، وقلـــل من فرص تواصل وتوثيق المحتجين وأقاربهم والصحفيين[23].

كما تقول مؤسسة تشـــاتام هاوس إنّ هذا الحجب قد أدى إلى دخول مرحلة جديدة من العزلة الرقمية، إذ إنه لم يستهدف المنصات العالمية فقط، بل أيضًا الخدمات والشبكات الداخلية، مما يشير إلى زيادة استخدام هذه الإستراتيجية بوصفها أداة حوكمة طويلة الأجل[24].

هذه السياســـة ليســـت موجهة فقط لتقويض تنسيق الاحتجاجات، بل تســـمح أيضًا للدولة بإدارة السردية العامة: ماذا حدث؟ ومَن المسؤول؟ وكم كان حجم الاحتجاج؟ وهل كانت حركة مطلبية محقـــة أم مؤامرة خارجية؟ وتتوافق هذه الوظيفة مع ما طرحه رســـتمي عن «الحرب الناعمة» وإدارة المعنى في الفضاء الإعلامي، إذ يُصوَّر الاحتجاج بوصفه تهديدًا للهوية الوطنية أو للدولة بدلًا من كونه تعبيرًا عن مظالم سياسية واجتماعية وهو ما فعله النظام بالفعل[25].

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن الرقابة الرقمية لهـــا تكاليف، فهي تضرُّ بالأعمال والتعليم والتجارة الإلكترونيـــة، وتزيد من عزلة المواطنين، وتقلل من الثقة في المصادر الرســـمية وقد تزيد من انتشـــار الشـــائعات وقنوات المعلومات غير الرســـمية، لذلك فهي تمنح الدولة فاعلية أمنية قصيرة الأمد، لكنها قد تضيف طبقة جديدة من الاحتقان.

وكما ذهب آصف بيات إلـــى أن المواقف التي يُحجَب فيها الإنترنت أو تُقمَع فيها الاحتجاجات لا تعني أن النشـــاط السياســـي قد انتهى، بل يتحول الاحتجاج إلى أشكال أخرى مثل: الهجرة، والانسحاب من المؤسســـات، والعمل في القطاع غير الرسمي، وكسر القواعد الاجتماعية في الحياة اليومية، أو بناء شـــبكات تضامن صغيرة[26]، فإنه يجب ألّا ننظر إلى الاســـتقرار الراهن فقط من حيث كمّ الاحتجاجات التي تحدُث، ولكن أيضًا من حيث مدى الثقة والتعاون والتزام المؤسسات الرسمية التي لا تزال موجودة.

سادسًا: مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع

لا تســـمح الأدلة المتاحـــة بالجزم بمســـتقبل النظام الإيرانـــي، لكنها تســـمح بتحديد ثلاثة سيناريوهات محتملة للعلاقة بين الدولة والمجتمع.

في الســيناريو الأول يســتفيد النظام من خبرته فــي تقديم بعض التنــازلات وتغيير بعض المسؤولين وضبط العنف واســتخدام الخطاب القومي، وهو أحد الســيناريوهات الممكنة ولكن حدوثه يعتمد على توافر الموارد الاقتصادية التي تســمح للدولة بشراء مزيد من الوقت. وهــذا يمثل نموذجًا لـ«الاحتواء المرن» الذي يهدف إلى شــراء الوقت من دون معالجة جذرية للأزمات.

في السيناريو الثاني لن يحدث بالضرورة انهيار النظام ولكن تصبح الاحتجاجات مستمرة وأوسع وترتفع بالتالي تكلفتها السياســية والأمنية، خصوصًا عندما تلتقي أزمة المعيشــة ومشاركة البازار والعمال والشــباب والأطراف في آن واحد. قد يتوقف تحقق هذا الســيناريو على مدى قدرة الجهات الفاعلة الاجتماعية على إقامة روابط تتجاوز التشتت القطاعي والجغرافي.

في السيناريو الثالث تقرر الدولة تكثيف قمعها والســيطرة على الفضاء العام، وقد تنجح في إقامة هدوء مؤقت ولكن في هذه الحالة ســتضعف المؤسســات الوسيطة وتزيد الفجوة بين الدولة والمجتمع، مما ســيجعل أي صدمات اقتصادية أو عســكرية أو سياســية تؤزّم الوضع لاحقًا.

ترجح الدراسة، في المدى المنظور، استمرار ســيناريو الاحتواء المؤقت، لكن بوصفه ترجيحًا مشــروطًا لا تنبؤًا احتماليًّا صارمًا. يســتند هذا الترجيح إلى أربعة متغيرات: تماسُك الأجهزة والنخب، وتوافُر حد أدنى من الموارد والخدمات، واتجاه الحرب، وغياب بديل سياســي وطني منظم. وتقتــرب الحالة من ســيناريو التصعيــد إذا اجتمع تدهور اقتصادي حادّ مع اتســاع المشاركة العابرة للقطاعات والجغرافيا، فيما يزداد احتمال الاستقرار القسري إذا تعذّر تقديم تنازلات وارتفع إدراك النخب لخطر فقدان السيطرة.

جدول (1) يوضح سيناريوهات العلاقة بين الدولة والمجتمع في إيران

السيناريو	شروط تحققه	مؤشرات مبكرة	النتيجة المحتملة
الاحتواء المؤقت	تماسُك الأجهزة، وانخفاض حدة الحرب، وإجراءات اقتصادية جزئية.	تراجُع التظاهر، وعودة تدريجية للاتصالات، وحوافز معيشية أو تغييرات إدارية.	استمرار النظام مع احتقان مؤجل.
التصعيد الاجتماعي	استمرار التضخم والحرب واتساع مشاركة العمال والتجار والأطراف.	إضرابات متزامنة، وتوسع جغرافي، وعودة التنظيم الرقمي أو بدائل له.	أزمة شرعية أعمق وضغط أكبر على الدولة.

السيناريو	شروط تحققه	مؤشرات مبكرة	النتيجة المحتملة
الاستقرار القسري	فشل التنازلات وارتفاع خوف النخب من فقدان السيطرة.	اعتقالات أوسع، ورقابة رقمية مطولة، وعسكرة المدن، ومحاكمات أمنية.	هدوء ظاهري مع تآكل أطول للشرعية.

خاتمة

تخلُص الدراسة إلى أن الاستقرار في إيران لا يعني غياب الاحتقان والتوترات، كما أن الاحتجاجات لا تعني بالضرورة قرب انهيار النظام بشكل حتميّ. فبعد عقود من العمل طوَّر النظام آلياته الخاصة للبقاء، التي تشمل وجود هياكل قوية غير منتخبة وأجهزة أمنية وقضائية، كما امتلك القدرة على إدارة السردية في الفضاء الإعلامي، واحتفظ بموارد ريعية وشبكات اقتصادية مما يسمح بتوزيع بعض التكاليف المرتبطة بالأزمات، إضافة إلى ذلك استفاد النظام من الانقسامات الاجتماعية الداخلية وغياب بديل سياسي موحد وحساسية المجتمع من تهديد الانهيار والفوضى.

ولكن قدرة النظام على التماسك أصبحت مكلفة جدًّا، فالعقوبات تزيد من عدم التوازن الاقتصادي وتحدّ من فرص التنمية، والحرب تحوّل الأمن إلى عبء يومي على الأُسَر والخدمات العامة، ومع أن النظام يمكنه من خلال الرقابة الرقمية وحجب الإنترنت أن يعوق تنظيم الاحتجاجات، فإن ذلك يضرّ بالاقتصاد وثقة الناس، أما القمع ذو الطابع القضائي فيمنع أي حشد ولكنه يخلق مشاعر اليأس والظلم. ولقد برهنت احتجاجات ديسمبر 2025م على أن الغضب والاحتقان تخطّيا الخطوط الطبقية التقليدية وأن الضغط الاقتصادي والتجاري يمكن أن ينتشر إلى البازار، وهو مؤشر يستحق المتابعة من دون تحويله إلى نبوءة سياسية.

وبالتالي فإن السؤال الأكثر واقعية في هذا الوضع لا يتمحور حول صمود النظام أو سقوطه، بل حول مدى قدرته على الاستمرار في ضبط التوتر والاحتقان دون أن تتجاوز آثار الحرب والعقوبات والقمع قدرته على التكيف، وهو الذي سيُجاب عنه على المدى المنظور في ضوء عدة عوامل، أهمها: مسار الحرب، وقدرة النظام على تأمين الموارد والخدمات الاقتصادية، وتماسُك النخب والمؤسسات، وأخيرًا قدرة القوى الاجتماعية المختلفة على تحويل الاحتقان الفردي إلى فعل سياسي أوسع.

المراجع والمصادر

(1) Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World,» Arab Studies Quarterly, (London: Pluto Journals, vol. 9, no. 4, Fall 1987), Pp 383–398؛ Michael L. Ross, «Does Oil Hinder Democracy?,» World Politics, (Cambridge: Cambridge University Press, vol. 53, no. 3, April 2001), Pp 325–361.

(2) Steven Heydemann, «Upgrading Authoritarianism in the Arab World,» Analysis Paper 13 (Washington, DC: Saban Center for Middle East Policy, Brookings Institution, October 2007), Pp 1–37.

(3) آصف بيات، الحياة سياسة: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة أحمد زايد، ط1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014م)، ص15–16.

(4) علي الدين هلال، «الأزمة في إيران بين الدولة الأيديولوجية والمناعة السلطوية»، مجلة الدراسات الإيرانية، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، العدد الثامن، سبتمبر 2018م)، ص ص7–22.

(5) Ray Takeyh, Guardians of the Revolution: Iran and the World in the Age of the Ayatollahs (Oxford: Oxford University Press, 2009), 223–236.

(6) عبد الكريم رستمي، «دور الحرس الثوري الإيراني في الفضاء الإعلامي: الدعاية والإستراتيجية وسردية القوة»، مجلة الدراسات الإيرانية، (العدد العشرون، أكتوبر 2024م)، تاريخ الاطلاع: 15 سبتمبر 2026م، https: //2u.pw/p8Sfxx

(7) معتصم صديق عبد الله، «المحاكم الثورية في إيران: الشرعية والتوظيف السياسي»، مجلة الدراسات الإيرانية، (العدد الثامن، سبتمبر 2018م)، ص45–66.

(8) Georgi Derluguian, «The Islamic Worlds of Welfare,» The British Journal of Sociology, (2018), accessed Sep 8. 2026. https://nz.sa/sPRxBq

(9) International Crisis Group, Iran: The Riddle of Raisi, Middle East Report no. 224 (Brussels: International Crisis Group, August 5, 2021), Pp 5–7.

(10) تامر بدوي، «الدولة الريعية في إيران: عائدات النفط والنمو والتضخم»، مركز الجزيرة للدراسات، (5 يونيو 2014م)، تاريخ الاطلاع: 8 سبتمبر 2026م، https: //2u.pw/CbKgM2

(11) مريم هاني، العقوبات الاقتصادية على إيران ونهج التعايش معها، وحدة الدراسات الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (25 يونيو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 8 سبتمبر 2026م، https: //2u.pw/Sc1vZ3.

(12) Mohammad Reza Farzanegan and Bernd Hayo, «Sanctions and the Shadow Economy: Empirical Evidence from Iranian Provinces,» Applied Economics Letters, (London: Taylor & Francis Online, Volume 26, no. 6, 2019), Pp 501–505.

(13) Mohammad Hossein Ziya, «The 13 Crises Facing Iran,» Middle East Institute (September 16, 2021), accessed Sep 8.2026, https://2u.pw/pBNIT7

(14) International Crisis Group, Iran's Khuzestan: Thirst and Turmoil, International Crisis Group, Report no. 241, (21 August 2023), accessed Sep 8.2026, https://2u.pw/D55oQe

(15) Mahsa Alimardani, Nazanin Boniadi, and Roya Boroumand, «In the Dark and in Danger: Iran's Internet Shutdown and Wartime Repression,» The Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch, (April 10, 2026), accessed Sep 8. 2026, https://2u.pw/U6QTrw

(16) شروق صابر، «جيل Z في إيران: لماذا لم يُحوَّل الحرب إلى فرصة لإسقاط النظام؟»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (19 مايو 2026م)، تاريخ الاطلاع: 8 سبتمبر 2026م، https: //2u.pw/IQalic

(17) DW, «Is Iran's Middle Class Being Pushed into Poverty?,» (August 10, 2026), accessed Sep 8.2026, https://2u.pw/vD8ISZ

(18) Maryam Rezaei Zadeh, «The Silent Infrastructure of Survival in Iran,» Stimson Center, June 3, 2026, accessed Sep 8.2026, https://2u.pw/4i6DLk. Femena, «The Gendered Impact of War on Iran's Economy,» (October 2025), accessed Sep 8.2026, https://2u.pw/kB3fEV

(19) Iran International, «Iran's Year-on-Year Inflation Reaches Nearly 89 %, Official Data Show,» (June 27, 2026), accessed Sep 8.2026, https://2u.pw/esoWsI

(20) Arabian Gulf Centre for Iranian Studies, Demonstrations and Political System Crises in Iran (Riyadh: Arabian Gulf Centre for Iranian Studies, 2018), Pp 4–7.

(21) فاطمة الصمادي، «إيران والحالة الاحتجاجية: البعد المطلبي وتحديات الاستقرار السياسي»، مركز الجزيرة للدراسات، (17 نوفمبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 8 سبتمبر 2026م، https: //2u.pw/WdygVP

(22) Amnesty International, «Iran: Internet Shutdown Hides Violations in Escalating Deadly Crackdown on Protesters,» (January 9, 2026),

(23) Amnesty International, Iran: Internet Shutdown Hides Violations.., Ibid.

(24) Nayana Prakash, «Iran's Internet Shutdown Signals a New Stage of Digital Isolation,» Chatham House, (January 23, 2026), accessed Sep 8. 2026, https://2u.pw/jXsedc

(25) عبد الكريم رستمي، دور الحرس الثوري الإيراني في الفضاء الإعلامي، مرجع سابق.

(26) آصف بيات، الحياة سياسة... مرجع سابق.